الفصل الخامس

هجرة العقول اللبنانية

كِتَّابَـاً إليـك الشـعَر أبْعَثُـهُ ... فهـات مـع البريـد لـي الجَوَابـا
وعـن دَثْرُيْـتَ لا تَسْـأَل فـإني ... علـى رغْمـي أطلْـتُ بهـا الغيابـا!
غريـبُ الـدار لا يرضـىَ سـواها ... ويَهْواهـا وإنْ كانـتْ خَرَابـا!
هنالـك خيمـة التِّينـات عنـدي ... تعـادل كَـلَّ ناطحـةٍ سـحابا

للشاعر اللبناني يوسف بري

تمهيد:

تشكل هجرة العقول اللبنانية أو ما يسمى بنزيف الأدمغة اللبنانية خطراً داهماً على كيان الدولة اللبنانية ونزيف قاتل للبنانيين وفقاً لما يراه الدكتور "عصام نور الدين" -باحث جامعي لبناني- الذي يرى أن الاغتراب اللبناني يشكل خطورة على الوطن، خصوصاً عندما تكون نسبة هجرة الأدمغة عالية بالشكل الملحوظ الآن. ويحاول الكثير من المفكرين اللبنانيين أن ينظروا إلى هجرة الأدمغة على أن اللبنانيين يزرعون العالم بأبنائهم وأدمغتهم. الحقيقة أن هجرة العقول في لبنان تشكل مرضاً أو نزيفاً حاداً دائماً في المجتمع اللبناني منذ عام ١٨٤٠ حتى اليوم. وهذا النزيف يزداد يوماً بعد يوم، الأمر الذي يجعل الدكتور "عصام نور الدين" يخشى أن نصل إلى يوم يؤثر هذا النزيف على صاحبه فيموت.

ولهجرة الأدمغة اللبنانية جذوراً تاريخية تعود إلي عهد الفينيقيين. وهم السكان الأوائل لسواحل لبنان. إذ حملوا تجارتهم وأبجديتهم إلي موانئ العالم القديم. إلا أن الهجرة الحديثة التي شهدتها لبنان بشكل ملفت ومميز للنظر. فقد بدأت في القرن التاسع عشر. وتكثفت في مطلع القرن العشرين. عشية الحرب العالمية الأولي نتيجة عوامل سياسية واقتصادية. ويعزو باحثون بداية تاريخ الهجرة من لبنان إلي اجتياح الأسطول الروسي لسوريا عام ١٧٧٢ وقصفه مدينة بيروت. فيما تحدث آخرون عن اجتياح "نابليون بونابرت" لفلسطين وهزيمة الجيش العثماني وما خلفه ذلك من استنفار عسكري واقتصادي علي الثغور مباشرة ومنها الثغر اللبناني.

واليوم، تتصدر ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات لائحة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول النامية بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص. وتكتسب أهمية قصوى في لبنان تحديداً نظراً إلى تزايد عدد المهاجرين وخصوصاً أصحاب الكفاءات العلمية والتقنية لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتماسك النسيج الاجتماعي اللبناني.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على هجرة الكفاءات والخبرات اللبنانية، أو ما اصطلح على تسميته "هجرة الأدمغة" ووضعها في إطارها العلمي والعالمي، ومقاربة الموضوع من النواحي الإيجابية والإفرازات السلبية على الفرد والعائلة والمجتمع والوطن. ويخلص هذا الفصل إلى اقتراح سياسات يمكنها أن تسهم في تخفيض نسبة هجرة الأدمغة خصوصاً الهجرة الدائمة من خلال اعتماد إستراتيجية إدارة الثروة البشرية في لبنان، والإفادة من أفضل التطبيقات العملية الناجحة في الدول التي سبقت لبنان في اعتماد هذه الإستراتيجية وفقاً لما ورد في دراسة "غيتا ج. جوراني"- في مجلة الدفاع الوطني تحت عنوان: **"إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان"**.

تعريف هجرة الأدمغة:

تعتبر الكفاءات والخبرات البشرية اليوم ثروة توازي أهمية الثروات الطبيعية، إن لم تكن أهمها، خصوصاً في عالم يرتكز على اقتصاد المعلومات كما هو عالمنا اليوم، عالم الكوكبة. لذلك فإن هجرة هذه الكفاءات والخبرات البشرية تعتبر "نزيف أدمغة" أو "هجرة أدمغة" للبلد المنشأ و"كسب أدمغة" للبلد المستقطب. ولقد أثبتت هجرة الأدمغة أنها مسهّلة للتنمية والمنافسة في الدول المستقطبة، وعائقاً للتنمية التصاعدية، فإن دول المنشأ التي هي في معظمها دول نامية، لن تستطيع بلوغ أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة أو المنافسة في الأسواق العالمية.

وفقاً "لإبراهيم سركيسي"، فإن الهجرة العالمية هي حركة ديناميكية تنطلق من بلد المنشأ الذي يسوده مناخ غير آمن وتصبُّ في وجهة أقّل انعداماً للأمن أو أخرى تؤمّن استقراراً نسبيّاً. ومن بين هذه الهجرات هناك هجرة الأدمغة، وهجرة أصحاب الكفاءات العالية، والمتوسطة والمتدنية. لكن ما يهمُّنا في هذه الدراسة هو هجرة

الأدمغة والكفاءات العالية التي حُدِّدت على أنها "تحويل عالمي للموارد بشكل رأسمال بشري وتطال إجمالاً هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلّمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة" ويشمل هؤلاء إجمالاً، وليس حصراً، "المهندسين، والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية".

وفي مذكرة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي الصادرة في كانون الأول عام ٢٠٠١ ورد ما مضمونه أن الدول العربية تساهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن ٥٠٪ من الأطباء و٢٣٪ من المهندسين و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرّجة يهاجرون إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأوروبا، وأن ثمة ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

نزيف الأدمغة اللبنانية:

تفتقر أدبيات الهجرة ككل، وهجرة الأدمغة في لبنان بخاصة، إلى بحوث إمبريقية (تجريبية وميدانية) تقوّم حجم هذه الهجرة خصوصاً هجرة الأدمغة منها وتكلفتها على المجتمع اللبناني لجهة (من ناحية) مواطن الضعف والقوة وتأثيرها على الصعيد الخاص، إذ تقتصر البحوث الحالية على دراسة حالة في قطاع معين وبشكل محدود معتمدة على منهجية التوصيف المبنية على شواهد قصصية. ويعتري الدراسات الحالية قصور منهجي يتمثل في النقص الحاد في الإحصاءات المنشورة كما في التقديرات المعلنة حول عدد المهاجرين اللبنانيين من أصحاب الأدمغة والكفاءات العالية وتكوينهم. جلّ ما نعرفه عن حجم الهجرة ككل هو أنها وصلت إلى ٩٠٠,٠٠٠ مهاجر بين العامين ١٩٧٥ و٢٠٠٠ بحسب دراستين منشورتين، الأولى للدكتور "أنيس أبي فرح" من الجامعة اللبنانية والتي نشرها في عام ٢٠٠١، والثانية للسيدة "شوهيغ كسبريان" من جامعة القديس يوسف والتي نشرت في عام ٢٠٠٣.

أما في دراستنا لموضوع هجرة الأدمغة فنحن نعتمد على ما وَصَلنا من تقديرات ودراسات وإحصاءات في بلدان الاستقطاب أو بلدان المهجر. ونورد هنا بعض الإحصاءات التي جمعناها من عدة مراجع علمية اعتمدت في مجملها على معلومات وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ففي دراسة للدكتور "فرديريك دوكييه" من جامعة لوفان الكاثوليكية في بروكسل-بلجيكا، والتي نشرها في آذار/مارس ٢٠٠٥، حدَّد عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والعاملين في كل

من الدول الأمريكية (أمريكا، وكندا والمكسيك)، والدول الأوروبية، ودول آسيا، بحسب كفاءاتهم كالآتي:

عدد اللبنانيين المولودين في لبنان بحسب دول الاستقطاب وبحسب كفاءتهم العلمية عام ١٩٩٠								
الهجرة إلى دول أمريكا وكندا والمكسيك			الهجرة إلى دول أوروبا			الهجرة إلى دول آسيا		
كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة
٥٤٧٥٣	٢٦٨٢٣	٢٦٤٢٢	٤١٦٥١	٢٦٧٦٨	٨١٧٤١	١٧٠٨٩	١٣١٢٣	٢٢٥١٠
المجموع العام لعام ١٩٩٠: ٣١٠٨٨٠								

المرجع: F. Docquier, **International Migration by Educational Attainment (1990-2000),** March 2005, Table A. 1-1. Stock of Emigrants, Domestic Labor Force, Selection Rates and Emigration Rates by Educational Attainment in 1990.

عدد اللبنانيين المولودين في لبنان بحسب دول الاستقطاب وبحسب كفاءتهم العلمية عام ٢٠٠٠								
عدد اللبنانيين المولودين في لبنان بحسب دول الاستقطاب وبحسب كفاءتهم العلمية-عام ٢٠٠٠								
الهجرة إلى دول أمريكا وكندا والمكسيك			الهجرة إلى دول أوروبا			الهجرة إلى دول آسيا		
كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة	كفاءة عالية	كفاءة متوسطة	كفاءة منخفضة
٨٥٩٤٦	٣٥٨٣٦	٢٩٢٦٠	٦٧٣٠٠	٤١٥٢٤	٧٧٦٦٤	١٧٧٠٣	٢٠٠٧٥	٢٦٠٨٠
المجموع العام لعام ٢٠٠٠: ٤٠١٣٨٨								

المرجع: F. Docquier, **International Migration by Educational Attainment (1990-2000),** March 2005, Table A. 1-2. Stock of Emigrants, Domestic Labor Force, Selection Rates and Emigration Rates by Educational Attainment in 1990.

فإذا ما تمعنّا في هذين الجدولين يتبيّن لنا أن عدد اللبنانيين المولودين في لبنان والعاملين في كل من هذه الدول، والذين يتوزّعون على جميع الكفاءات، كان في عام ١٩٩٠، ١٠,٨٨٠ شخصاً، وأصبح في عام ٢٠٠٠، أي بعد عشر سنوات، ٤٠١,٣٨٨ شخصاً، أي بزيادة ٢٢,٥٪، وأن عدد العاملين في هذه الدول من أصحاب الكفاءات العالية بلغ ١١٣,٤٩٣ شخصاً في عام ١٩٩٠، و١٧٠,٩٤٩ شخصاً في عام ٢٠٠٠، أي بعد عشر سنوات، ما يظهر ارتفاعاً نسبته ٣٤٪، أي ما يعني ٥٧٤٥٦ شخصاً امتصتّهم الهجرة خلال هذه المدة، وجلّهم من أصحاب الكفاءات.

وفي دراسة "فيتزهيون مولن" تبّين أن عدد المتخرِّجين اللبنانيين من كليات الطب الذين دخلوا ميدان سوق العمل الطبي في الولايات المتحدة بلغ ٢,٥٥٦ خريجاً، وفي كندا ١٦١ خريجاً وذلك في عام ٢٠٠٤. وبذلك يكون لبنان قد احتل المرتبة الثانية بالنسبة إلى عدد سكانه من حيث عدد الأطباء المتخرجين العاملين في الولايات المتحدة، والمرتبة ٢١ من بين الدول الـ ٢٥ الأولي في هذه الفئة. كما احتل المرتبة التاسعة عشرة من بين الدول العشرين الأولي لهذه الفئة في كندا. وبيّنت الدراسة أن مجموع الأطباء المتخرجين في لبنان عام ٢٠٠٤ والعاملين في الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبريطانيا هو ٢,٧٤٩ طبيباً لبنانياً من أصل ١١,٥٠٥ من عدد الأطباء اللبنانيين العاملين في لبنان، فيكون لعامل الهجرة في القطاع الطبي ما نسبته ٢٤٪.

ويشير الطبيب والأستاذ الجامعي "إيلي عقل" من كلية الطب في جامعة بافالو في نيويورك إلى أن ٤٠٪ من مجمل عدد الأطباء اللبنانيين المتخرِّجين من كليات الطب في لبنان في السنوات الخمس والعشرين الماضية يعملون في القطاع الصحي في الولايات المتحدة. ويشير أيضاً إلى أنه ومنذ عام ١٩٧٨ يزيد عدد المتخرجين اللبنانيين في القطاع الطبي من كليات الطب في لبنان والموجودين في الولايات المتحدة بمعدل ٧١ متخرجاً في كل سنة. وبحسب "شاغلار أوزدن"، وهو باحث في البنك الدولي، فإن حوالي ٣٩٪ من المهاجرين اللبنانيين في عام ٢٠٠٠ هم من حاملي الشهادات الجامعية، مقارنة مع ٤٤٪ في عام ١٩٩٠.

وتشير دراسة الدكتور "أنيس أبي فرح" التي نشرت عام ٢٠٠١ إلى أن ٢٢,٩٪ من الذين هاجروا بين عامين ١٩٧٥ و٢٠٠١ هم من حملة الشهادات العالية، مقابل ٢٢,٦٪ من عدد المقيمين من حاملي هذه الشهادات.

وفي الدراسة التي نفّذها مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة بين منتصف شهرة أيلول/سبتمبر ومنتصف شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٦ حول إرادة الهجرة لدى الشباب اللبناني وتأثير حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ على القرار بالهجرة، تبّين أن من بين ٤٤٤ شخصاً من المستطلعين الذين ملأوا الاستمارة بكاملها، أن ٦٠,٥٪ أو ما يعادل ثلثي اللبنانيين المقيمين المستطلعين أبدوا رغبتهم في المغادرة، وأن ٦٨,٤٪ منهم أكدوا أن حرب تموز/يوليو قد أثّرت فيهم وساعدتهم على اتخاذ قرارهم بالرحيل. كما أفضى التقرير إلى أن ٦٢,٥٪ من الذين تراوح أعمارهم بين ٢١ و٣٠ سنة، و٥٦,٥٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ٣١ و٤٠ سنة يريدون الهجرة، وأنَّ من بين أولئك الذين يريدون الهجرة، ٥٦,١٪ هم من حملة الإجازات، و٢٤,٢٪ من حملة الماجستير، و٢,٢٪ من حملة الدكتوراه، أي أن الذين يودُّون الهجرة يدخلون في خانة هجرة الأدمغة.

ورداً على اتصالات هاتفية أجريناها -أجرتها الباحثة- لاستطلاع نقابات أصحاب الكفاءات في قطاع المعلوماتية والهندسة والصحافة تبيّن لنا الآتي: أن نقابة المهندسين صرّحت بأن عدد المهندسين المسجَّلين لديها والذين يدفعون اشتراكاتهم في النقابة وصرّحوا بأنهم يعملون خارج لبنان بلغ ٣٨٢٠ مهندساً؛ إلا أن جهات نقابية أكّدت أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الواقع حيث أن المهندسين العاملين في القطاع والذين هاجروا قد فاقت نسبتهم ١٥٪ من مجمل عدد المهندسين في لبنان.

أما "غبريال الديك"، وهو أستاذ في معهد Institut de Gestion d'Entreprise في جامعة القديس يوسف ورئيس جمعية Professional Computer Association، التي تأسست عام ١٩٩٦ والتي تضّم ٨٠٪ من المؤسسات في قطاع المعلوماتية، فقد أكّد أنَّ في هذا الأخير هجرة بنسبة ٧٠٪ من الكفاءات، معظمها إلى دول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأسبابها عدم توفير الوظائف والرواتب الملائمة للمستوى العلمي والخبراتي للعاملين في القطاع. وشرح أن النسبة العالية لطلب هذه الكفاءات خارج لبنان وتوافر رواتب ملائمة تُخضِع القطاع في لبنان لمنافسة عالمية تحفّز الكفاءات على الهجرة. ففرنسا مثلاً بحاجة إلى ٦٧,٠٠٠ عامل كل سنة، لا يوفرها المجتمع الفرنسي، فتسعى إلى جذب كفاءات من دول أخرى هي في أكثرها من الدول النامية. وأكّد "الديك" أن الشركات الأجنبية العاملة في مجال المعلوماتية في لبنان تستطيع توظيف خيرة المتخصصين اللبنانيين وإبقائهم في لبنان لأنها

تدفع لهم رواتب موازية لمستواهم العلمي والخبراتي، بينما تعاني معظم الشركات اللبنانية عدم القدرة على المحافظة على قواها العاملة. وختم "الديك" بأن قطاع المعلوماتية ينمو بمعدّل ١٢,٥٪ كل سنة في لبنان ولا تنمو معه نسبة المتخرجين فيه بسبب عدم ملائمة التوجيه والإرشاد المهني في مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

أما في قطاع الصحافة والإعلام فقد أوضح "نوفل ضو"، عضو نقابة أصحاب الصحف، أنه ليس هناك من نقابة للصحفيين بل هناك نقابتين واحدة للمحررين وأخرى لأصحاب الصحف، ما يدّل على عدم وجود مؤسسة ترعى شؤون الصحفيين والإعلاميين وتستطيع أن تفيد ما يجري في هذا القطاع الحيّ الذي يصدّر الكثير من أبنائه إلى دول مثل أوروبا وأمريكا عامة والخليج بخاصة. وأضاف "ضو" بأنه وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية، إلا أنه وبناء علي خبرته يرى أن القطاع يمّد المدينة الإعلامية في دُبي، ومحطات تلفزة أخرى مثل "العربية" و"الحرة"، وإذاعات مثل "مونتي كارلو" وغيرها، وصحفاً مثل الصحف الخليجية عموماً، بأعداد كبيرة من الصحفيين والإعلاميين الأكفاء.

ويمكننا تلخيص كل ما تقدّم بما أورده "بين" و"دوكييه" و"رابوبورت" في دراسة لهم نشرت في عام ٢٠٠٦ وجاء فيها أن لبنان هي من بين الدول التي يُلحِق بها نزيف الأدمغة أو هجرتها ضرراً "كبيراً" مقارنة مع الأردن مثلاً "الذي تؤثّر هجرة الأدمغة عليه إيجاباً". وقد تسبب بإنقاص اليد العاملة الوطنية في لبنان بحوالي ١٠٤٥٧٠ شخصاً، بينما تسبب في الأردن بإنقاص مماثل قدره ٢٨٠٥٤ شخصاً. وكان وقع هذه الهجرة على القوى العاملة الكفوءة في لبنان هو (٨٣٥٢٧-) بينما هو في الأردن (٧٤٣٩+) ووقع هذه الهجرة على نسبة الكفوئين في لبنان هي ٣,٨-٪ وفي الأردن ٠,٧٪.

واستناداً إلى ذلك، فإن هجرة الأدمغة في لبنان حالياً تدفعها أسباب محلّية وتجذبها حوافز إقليمية ودولية.

أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات اللبنانية:

ليس ثمة سبب واحد لهجرة الأدمغة من لبنان، بل إن هذه الهجرة هي نتيجة تفاعل عدة عناصر ومسببات وعلى رأسها الأوضاع الأمنية والسياسية خصوصاً تلك

التي لحقت بلبنان في السنوات السبع وثلاثين –في العقود الأربعة- المنصرمة، والتي انعكست بدورها على الاقتصاد والاستثمار والتنمية المستدامة، وعلى خلق فرص عمل جديدة تتماشى مع التحصيل العلمي والحديث وتواكب التطور التكنولوجي العالمي. كذلك هناك أسباب مهنية مبنيّة في مجملها على عدم توافر قطاعات عمل لهذه الكفاءات العلمية، أو عدم توافر بيئة اجتماعية مدركة Socio-Cognitive Society يتفاعل فيها الفرد مع نظرائه ومع مجتمع المعرفة في الحقل نفسه، كذلك عدم وجود مراكز أبحاث لإشباع توق الكفؤ إلى الخلق والإبداع والمنافسة. إن أهم دوافع الهجرة في لبنان خصوصاً منذ بداية الحرب في عام ١٩٧٥ وحتى يومنا، تكمن في حالة غياب الأمن الإنساني الذي يشمل عدة مؤشرات منها:

- **الأول:** يتمثل في اللا-أمن الاقتصادي، ومقدار التغطية الرعائية للدولة، والمديونية العامة.

- **الثاني:** هو في اللا-أمن السياسي الذي يعبَّر عن ذاته من خلال خرق الحقوق السياسية، وارتكاب الجرائم السياسية والعمليات الإرهابية، والفساد في الدول ومؤسساتها، وانعدام الآليات الديمقراطية أو توقفها، وغيرها. وهناك أيضاً اللا-أمن الاجتماعي الذي يقاس من خلال الأمن الغذائي والصحي والبيئي، واللا-أمن الناتج عن النزاعات الإثنية أو الدينية إضافة إلى اللا-أمن الشخصي والمعنوي. إن كل مصادر اللا-أمن هذه تتداخل فينتج عنها ما يسبب الهجرة.

إذاً، فإن أهم دوافع الهجرة الحالية خصوصاً الدائمة منها تكمن في اللا-أمن السياسي الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على الحركة الاقتصادية والاستثمار وتفعيل السوق وإنتاج الوظائف.

الأسباب الأمنية والسياسية:

وتعد الأسباب الأمنية والسياسية أهم أسباب الهجرة اللبنانية القائمة. فعدم الاستقرار الذي عاناه ويعانيه لبنان منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً –وقد مسَّ وما يزال، ليس أرزاق الناس وأرواحهم فحسب، بل حتى ثقتهم باستعادة لبنان سلامته ونشاطه ودوره- هو في جوهر الأسباب الأمنية والسياسية الدافعة. وتتلخَّص التهديدات

الناتجة عن هذه الأخيرة بعدم الاستقرار السياسي الذي يعيق تطور السياسات، والتي يجب بدورها أن تواكب تطورات العصر في سن قوانين وأنظمة وتشريعات محفِّزة. هذا فضلاً عن انعدام الحقوق، وشيوع الفساد وانتشار الأسلحة والاغتيالات والحروب المستدامة والإرهاب. وهناك أسباب أخرى أيضاً مثل مفعول "الواسطة" –أي التدخل غير المشروع لصالح الشخص على حساب الكفاءة- والبيروقراطية المفرطة في إنجاز المعاملات الرسمية، فضلاً عن "المحسوبيات" والرشوة (الرطيل) وما شابه. كذلك استحالة الوصول إلى مراكز المسؤولية أو على الأقل إلى مراكز تتناسب مع المستوى العلمي والخبراتي الذي بلغه الفرد سبب الشعور بالإحباط واليأس من الأوضاع عموماً.

الأسباب الاقتصادية:

وهذه في مجملها ذات مصدر سياسي: عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم التوافق بين الفرقاء في لبنان، وعدم تمكن الدولة من إصلاح الأنظمة، وعدم سنّ القوانين التي تساهم في تحفيز الاستثمار والمستثمرين في لبنان، وعدم خلق فرص عمل لاستيعاب الكفاءات واليد العاملة. يضاف إلى ذلك التفاوت بين طبقات المجتمع، وازدياد الفقر والبطالة والدين العام، وعدم وجود سياسة رواتب تتوافق مع درجة الاختصاص والخبرة، وتضخم نفقات الحياة المعيشية. وهذه كلها تساعد في دفع عجلة الهجرة.

الأسباب الاجتماعية:

ومنها الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي تتآكله الآفات الاجتماعية والأخلاقية، من "الواسطة" إلى الرشوة، والأساليب التقليدية وغير الحديثة في التعامل، فضلاً عن عدم تمكن الفرد من الحصول على حقوقه دائماً لعدم توافر ظروف العدالة والشفافية باستمرار.

الأسباب الأمنية:

وتتمثل هي أيضاً في الأمور الآتية: عدم إمكان تطوير الكفاءات الذاتية عبر متابعة التعلم في أثناء الوظيفة وعبر التدريبات، عدم توافر الدرجة المطلوبة من الحرية

الفكرية لتطوير الأفكار الجديدة، عدم التطابق بين درجات التعلّم والتطوير المهني وعروض العمل والوظائف المتاحة. هذا فضلاً عن غياب البيئة القابلة Enabling Environment للبحث العلمي والتعاون العلمي الذي يوفر مقوِّمات الإنتاج العلمي والاستقرار النفسي والمهني، ثم انعدام التوازن التعليمي وفقدان الارتباط بين التعليم وسوق العمل وخطط التنمية.

الأسباب الجاذبة والدافعة إلى هجرة الأدمغة:

إن الأسباب التي تدفع اللبنانيين إلى الهجرة تبدأ من عدم توافر فرص العمل في الوطن لتصل إلى سوء الظروف الأمنية والسياسية وفقدان عوامل الاستقرار بشكل عام، فضلاً عن عدم تطوير بعض القوانين والأنظمة والتشريعات، وقلّة الاعتماد على الكفاءة في التوظيف، وشيوع الفساد والرشوة. وهذا كله يعيق سهولة الوصول إلى مراكز المسؤولية، وإلى مراكز تتناسب مع المستوى العلمي والخبراتي الذي يحمله الفرد.

هذا بالإضافة إلى أن الأسباب الاقتصادية تؤدي أيضاً دوراً هاماً، من عدم توافر أنظمة وقوانين ترعى الاستثمار وتحفّزه، إلى جانب انخفاض التفاوت بين طبقات المجتمع واتساع دائرة الفقر، وارتفاع معدّل البطالة. زد على ذلك عدم توافر سياسة رواتب تتوافق مع درجة الاختصاص والخبرة.

ويقابل الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية، أسباباً أخرى اجتماعية مثل عدم الشعور بالانتماء إلى مجتمع فاعل ، وندرة الأنظمة الاجتماعية والقضائية التي تحمي المواطن، وغياب فرص المنافسة الإيجابية، وكذلك غياب سياسة المكافأة والترقي في المجتمع بحسب الجدارة والنشاط، وعدم احترام الحقوق والواجبات، وغياب الشفافية والضمانات الاجتماعية والصحية، وعدم وجود سياسة دعم في حالة البطالة، ولا ضمان شيخوخة.

أما الأسباب المهنية الجاذبة فهي في مجملها فرص عمل متطابقة مع الاختصاص وبرواتب عالية، والريادة العلمية، والحرية الفكرية، وحماية الحقوق في الاختراع والنشر وما شابه، وتوفّر تكنولوجيا حديثة وثروات مادية ضخمة تمكّن الفرد من

إجراء الأبحاث والتطبيقات، وفرص البحث العلمي، وإمكان التطور المهني على الصعيد الشخصي، وإمكان التدرج في الوظائف، وتواصل مع بيئة اجتماعية مدركة مبنية على المعرفة والخبرة اليومية، وتأقلم الفرد في المعرفة ما يساعد على الإبداع والخلق وتحسين الإنتاج.

تأثير الهجرة على لبنان:

لا يمكننا قياس التأثير الكمّي لهجرة الأدمغة على لبنان، كما لا يمكننا قياس مدى مشاركة المهندسين أو الأطباء أو العلماء في وطنهم. إلا أنه بمقدورنا أن نقيس نمو الاقتصاد في لبنان في العقود السابقة ودور الأدمغة في هذا النمو. ومن مؤشرات هذا الأخير الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة الحكومة الضرائبية، دعم بعض القطاعات، والاستثمار في البني التحتية إلى ما هنالك. كما أن معرفتنا بمقدار عجز الميزانية، والمديونية العامة، ونسبة التضخم، والنمو في قطاعي الصناعة والزراعة، ونسبة الدخل الفردي ... تمكّننا من تحديد حالة الاقتصاد ومدى قوته أو ضعفه، كذلك تساعدنا معرفة مستوى التعليم ونسبة الأمية ونمو قطاع الخدمات والبطالة والفساد إلى ما هنالك، وحتى معرفة ديناميكية سوق العمل. فإذا ما طبّقنا هذه المعايير نجد أن النمو المتعسرّ في لبنان على امتداد الظروف الصعبة التي مرّ بها منذ عام ١٩٧٥، والمتواصل حتى الآن، لم يكن ليوقف هجرة الأدمغة بل ليدفع أصحاب الكفاءات إلى البحث عن ملاذ لتثميرها.

لكن هذا ليس كل شيء. فللهجرة تأثيرات إيجابية أيضاً إضافة إلى تلك السلبية على صعيد الوطن والمجتمع والعائلة، ونراها كما يأتي:

١- التأثيرات الإيجابية:

أحدث الإحصاءات في التحويلات المالية إلى لبنان:

إن إسهامات المهاجرين عامة هي نتيجة تفاعل الرأسمال البشري المهاجر مع ما تقدمه الدول المستقطبة من بيئة قابلة ودعم ومختبرات وإمكانات وتقنيات، ما يفسح المجال أمام المهاجرين لتحقيق اكتشافات علمية، أو المساهمة في تطوير

أساليب حديثة في إدارة المؤسسات. وهي تنعكس إيجاباً على لبنان كانت مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فمن بين الانعكاسات الإيجابية المباشرة تحسين سمعة العامل اللبناني، وزيادة الطلب عليه، والزيادة في التحويلات المالية من المهاجرين إلى أهلهم في لبنان. أما التأثيرات غير المباشرة فنشهدها في زيادة نسبة الرأسمال البشري اللبناني بعد عودة المهاجر مع ما يحمله من رأسمال مالي وخبرات وتقنيات وعلاقات وتواصل، كما نلمسها في تحويل المهاجر العائد للمعلومات والمكتسبات الفكرية والاجتماعية إلى المواطنين اللبنانيين عبر التحادث والتعامل ومنها مثلاً المعلومات المتعلّقة بأمور الصحة والطب والبيئة.

أما أهم التأثيرات المباشرة فهي التحويلات المالية التي يوردّها المهاجرون إلى أهلهم في الوطن الأم وقد قدّرت بحوالي ٤٩٢,٤ مليون دولار أميركي عام ٢٠٠٥، وهي لا تشمل الأموال المنقولة من قبل المهاجرين أو ذويهم أو أصدقائهم. وتساهم هذه التحويلات بنسبة ٢٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). كما يحتل المرتبة الأولى من بين الدول في كمية التحويلات المالية بحسب السكان أي بمعّدل ١,٣٧٧ دولار للفرد عام ٢٠٠٥. وتبرز أهمية هذه التحويلات في الظروف اللبنانية القائمة من خلال النسب الآتية للتحويلات الإجمالية عام ٢٠٠٥، والتي تساوي ٢٠٪ من الواردات (Imports of Goods and Services) و٣٠١,٤١٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment or FDI).

التحويلات المالية الرسمية للبنانيين
(ملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١,٥٨٢	٢,٣٠٧	٣,١١١	٤,٦٧٢	٥,٥٩٢	٤,٩٢٤

المرجع: **Migration and Remittances Factbook**, compiled by Dilip Ratha and Zhimei Xu, Migration and Remittances Team, Development prospects Group, World Bank, [http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-11816718183/Lebanon.pdf]

نلاحظ من هذا الجدول ارتفاع كميّة التحويلات المالية عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، ما يزيدنا يقيناً بأن هذا الارتفاع هو في مجمله نتيجة للارتفاع في أعداد المهاجرين.

وعلى الرغم من أن التحويلات المالية الرسمية عالية بالنسبة إلى عدد المهاجرين اللبنانيين، إلا أنه يجب معرفة ثلاث نقاط مهمة في مسألة استمرارية التحويلات المالية على المستوى نفسه أو ارتفاعها. النقطة الأولى، هي في تبيان تغيّر التحويلات المالية للمهاجرين من حيث الكميّة وتواترها واستعمالها في البلد الأم.

كما أننا نلاحظ أن التحويلات تمرّ بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة الوصول والتي تستمر لمدة سنة أو سنتين، ويسعى المهاجر خلالها لتركيز وضعه في المهجر على الرغم من إرساله بعض التحويلات المالية، إلا أن هذه التحويلات تكون في معظم الأحيان قليلة من حيث الكميّة والتواتر.

المرحلة الثانية: مرحلة بداية الاستقرار، بين السنة الثانية والخامسة للوصول، والتي يكون فيها راتب المهاجر قد ارتفع، هي المرحلة التي يرسل فيها تحويلات مالية أكبر كميّة وأكثر تواتراً.

المرحلة الثالثة: مرحلة الترسّخ، وفيها يأخذ المهاجر في بناء موجوداته في المهجر، وتتمثّل في شرائه منزلاً أو ما شابه. إلا أنه وعلى الرغم من استمرار إرساله التحويلات المالية، فإن مبالغها تنخفض عمّا كان يرسله في المرحلة المتوسطة لهجرته.

ويختلف سلوك المهاجر الأول بالنسبة إلى التحويلات المالية عن الأجيال التالية. ولقد أثبتت الدراسات أن التحويلات المالية تتراجع بشكل ملحوظ مع الجيل الثاني، وتنقطع نهائياً مع الجيل الثالث للمهاجرين. وهذا يعني أن التحويلات المالية ليست دائمة، وأنه إذا ما أردنا أن نبقيها على مستواها أو أن نزيد من نسبتها فعلى الهجرة أن تستمر (Replacement of Migration) وأن يرتفع عدد طالبيها.

وهنا نصل إلى النقطة الثالثة والمهمة والتي نختصرها بسؤال: هل أن هذه التحويلات المالية تفوق قيمتها قيمة الاستثمارات التي استثمرها الوطن والمجتمع والعائلة في أصحاب الأدمغة الذين هاجروا؟ فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكلفة تربية كل واحد من أصحاب الأدمغة هؤلاء وتعليمه، التي أفترض الدكتور "أنيس أبي فرح" قدرها مائة ألف دولار (١٠٠ ألف دولار) تضاف إليها الخسارة الاجتماعية والديموغرافية الحاصلة بفعل هجرة الشخص، فيكون الخاسر الكبير هو الوطن، ولا سيّما أن لبنان بلد تهاجر إليه اليد العاملة العربية والآسيوية والأفريقية وتحوّل من رواتبها إلى بلدانها تحويلات مالية تتقارب من حيث الكمّ مع تلك التي يرسلها المهاجرون اللبنانيون إلى ذويهم. فالتحويلات المالية الصافية للبنانيين لم تزد عن ٦٩١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مثلاً، بعد حسم التحويلات الصادرة من قبل العمالة الأجنبية في لبنان والتي قدرت بـ ٤,٢٣٣ مليون دولار من التحويلات الواردة المقدّرة بـ ٤,٩٢٤ مليون دولار.

وعلى الرغم من أن هذه التحويلات لا تستثمر في أعمال أو مشاريع إنمائية أو استثمارية لكي تخلق فرص عمل وتؤدي إلى تطور الاقتصاد، فإن الجزء الأكبر منها ينفق لتأمين ظروف معيشة أفضل لذوي المغتربين، وفي تأمين الدراسة والطبابة. كما أن جزءاً منها يوضع في حساب التوفير وآخر يوجّه إلى قطاع العقارات، فتدوّر هذه التحويلات الحركة الاقتصادية في القطاع الاستهلاكي.

التحويلات البشرية:

ليس كل ما يحوّله المهاجر هو المال فحسب، فهناك تحويلات بشرية ينقلها المهاجر إلى ذويه وأقاربه وأصدقائه، أو يجلبها معه عند عودته وتشمل المهارات والإمكانات الشخصية والخبرات واللغات والتقدم في طرق التفكير.

التحويلات الاجتماعية:

تشمل هذه التحويلات القيم والهوية وقواعد السلوك والتصرف والثقة وطرق التواصل بين الفرد والآخرين، وبين الفرد والمجتمع، إلى جانب احترام القوانين،

واحترام البيئة، والتقدم في معرفة الأشخاص وفي الاتصالات والمعارف. ويمكن الإشارة هنا إلى الدور الذي يضطلع به المهاجرون في قطاع السياحة، وفي تفعيل تجارة السلع المحلية، أو السلع ذات الخصوصية اللبنانية مثل الحلوى والمأكولات والنبيذ، إلى جانب مساندة ما يعتقدونه مناسباً للبنان سياسياً بتفعيل دور اللوبي في عواصم القرار وفي تأمين المساعدات والإغاثة في أثناء الأزمات والمصائب.

٢- التأثيرات السلبية:

أما الآثار السلبية لهجرة الأدمغة فمنها تلك التي تؤدي إلى توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية، كما هو الوضع في لبنان مثلاً، حيث أن هجرة الأدمغة والكفاءات تعطي الدول المتقدمة فوائداً كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، مقابل خسارة صافية للدول النامية التي هاجر منها أصحاب الخبرات والكفاءات، خصوصاً في ميادين التقنيات والاختراعات والتطور الطبي والكتابة ... (وأكبر دليل هو ما آل إليه "د. ميشال عبيد" الذي اكتشف الجينة التي تساعد نظام المناعة في جسم الإنسان على محاربة مرض السرطان). وعلى الرغم من أن لهذا الاكتشاف فائدة للبشرية إلا أنه سيساعد الدكتور "عبيد" في حياته العملية، وسوف يكون له مردود مادي كبير على فرنسا التي سوف تستفيد من اكتشافه العلاجي مادياً ومعنوياً.

ولا يمكننا هنا سوى تكرار ما بات يعرف عن ثروات لبنان الطبيعية والتي تتقدمها الثروة البشرية. هذه هي الثروة التي يخسرها لبنان عبر نزف الأدمغة من جهة، وعبر عدم إدارتها واستثمارها بشكل بنّاء ورُؤيَوي.

التأثيرات الديموجرافية:

تبيَن أن ٢٨,٤٪ من اللبنانيين الذين هاجروا بين عامين ١٩٧٥ و١٩٩٦ تراوحت أعمارهم بين ٢٠ و٣٤ سنة، وأن ٢٨,١٪ تراوحت أعمارهم بين ٣٥ و٤٩ سنة، وذلك بناء على دراسة الدكتور "أنيس أبي فرح". كذلك أوردت دراسة الجامعة اليسوعية أن ٦٣,٧٪ من المهاجرين بين ١٩٧٥ و٢٠٠١ هي من فئات الشباب الذي

تراوحت أعمارهم بين ٢٥ و٤٠ سنة. كما أفضت الدراسة التي قمنا بها بين أيلول/سبتمبر وكانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٦ إلى أن ٦٢,٥٪ من الذين تراوح أعمارهم بين ٢١ و٣٠، و٥٦,٥٪ من الذين تراوحت أعمارهم بين ٣١ و٤٠ سنة يريدون الهجرة، ما يدّل على أن الهجرة تطال الشباب الذين يعّول عليهم ليس فحسب في تفعيل الحركة الاقتصادية بل أيضاً في تفعيل الحركة الديموجرافية عبر التزاوج والإنجاب. يدل كل ذلك على أن الهجرة هي خطر متواصل آخر يلحق بلبنان. وهذا الخطر هو واحد لكن له وجهين: الوجه الأول هو في انعدام توافر نسبه الشباب التي تساعد لبنان على المنافسة الاقتصادية وعلى التنمية المستدامة، والوجه الثاني: هو في انخفاض نسبة الشباب بحيث يصبح الهرم العمري في لبنان ما دون العشرين وما فوق الخامسة والستين، ما يؤثّر سلباً على تمويل صناديق الطبابة والشيخوخة والتعليم والمساعدات الاجتماعية. فالأجيال الشابة هي التي تعمل وتموّل الطفولة والشيخوخة، وإذا ما تضاءلت نسبة الشباب تتضاءل معها التمويلات فينتج عن ذلك انخفاض في إمكانات التجاوب مع متطلبات هذه الفئات من المواطنين.

ومما لا شك فيه أن أولئك الذين يدعمون التحويلات المالية ويفرحون بكميتها يغفلون نقطتين أساسيتين هما أن الهجرة الدائمة تفقد لبنان بنيته الديموجرافية الشابة، كما ستفقده أيضاً إنتاج الفئة المادية والمعنوية والديموجرافية من المواطنين أي الأطفال الذين سيولدون خارج الأراضي اللبنانية.

إن التقرير الذي أعدته دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة يعيد النظر في الإحصاءات المنشورة عام ٢٠٠٦، ويشير إلى أن عدد سكان العالم سيزيد بمقدار ٢,٥ مليار نسمة في غضون السنوات الثلاث والأربعين المقبلة، وسيرتفع من ٦,٧ مليارات نسمة (هذه السنة ٢٠٠٧) إلي ٩,٣ مليارات عام ٢٠٥٠. وستحصل هذه الزيادة المأسوية في البلدان الأقل نمواً بشكل أساسي. وفي الوقت نفسه لن يتغير تقريباً تعداد سكان البلدان الغنية والذي يناهز ١,٢ مليار نسمة اليوم، بل سيسجل تدنياً. إلا أن هذا التدّني سيعوّض عنه باستقطاب ٢,٣ مليون مهاجر سنوياً. بمعنى آخر، تحتاج الدول المتقدمة إلى ٢,٣ مليون شخص سنوياً للتعويض عن حاجتها من القوى البشرية.

وبسبب التأثير الناجم عن تراجع الخصوبة وارتفاع معدلات طول العمر سيزداد عدد البلدان التي تنحو شعوبها إلى الشيخوخة: فنصف الزيادة المتوقعة لعدد السكان على الصعيد العالمي سيتمثل بارتفاع عدد الأشخاص الذين تفوق أعمارهم الستين عاماً، ما يعني بأن الدول ذات الخصوبة المتدنيّة لدى شعوبها سوف تكون مجبرة على استقطاب مهاجرين إليها بأفضل الشروط المتوافرة عندها. هذا سيحصل بشكل حتمي إلا إذا ما تكاتفت الدول المصدّرة للمهاجرين كي تحمي نفسها، أولاً من إفراغ مجتمعها من العنصر الشاب ومن الأدمغة، وثانياً من محاولة تصدير هذه الموارد البشرية بأفضل الشروط والمكتسبات.

التأثيرات الأخرى:

يمكننا هنا الإشارة إلى تأثيرات بعض الكفاءات على العرض والطلب. فبناء على مقابلات أجريناها مع عمداء في جامعة سيدة اللويزة، ومع مسؤولين في النقابات ومع أصحاب أعمال، فإن نخبة المتعلمين وذوي الخبرة في مجالات الهندسة والمعلوماتية والتصميم التصويري والتسويق والاتصالات،قد هاجرت، مما يسبب صعوبة للمؤسسات العاملة في لبنان على استقطاب هذه الكفاءات. كذلك هناك تأثيرات على الاقتصاد والتنمية من حيث فقدانها لمردود الملكية من الاختراعات والبراءات التي تدرّ أموالاً طائلة على الدول التي تتم فيها. ويتأثر الاقتصاد والتنمية مباشرة بفقدان الأدمغة والعنصر الشاب في الوطن فيتدنّى النمو ويتراجع الإنتاج ويزداد التضخم وتتراجع المنافسة والتصدير، خصوصاً وأن الاقتصاد اليوم يقوم، ليس فحسب، على المنافسة التكنولوجية، بل أيضاً على المنافسة في استقطاب هذه الأدمغة التي تطور التكنولوجيا. فالإنسان ما يزال هو الركن الأساسي للاقتصاد.

دلالة حدوث هجرة الأدمغة اللبنانية:

إن حدوث هجرة الأدمغة اللبنانية يعني أولاً أن لبنان تستثمر كثيراً في الموارد البشرية، وأن الهجرة تطال اللبنانيين الذين هم في السن الأكثر إنتاجاً (٢٤-٤٥)، وأن المتخرجين اللبنانيين من أصحاب الكفاءات هم على المستوى العالمي والإقليمي لجهة

قدراتهم العلمية، وأن لبنان تتمتع بموارد بشرية عالية، وأن هذه الموارد لديها رأسمال اجتماعي وبشري تستطيع من خلاله إيجاد وظائف خارج لبنان وحتى خارج المنطقة وبرواتب منافسة. يعني ذلك أيضاً أن هناك انفتاحاً في لبنان، وأن هناك حرية في التحرك والتنقل. كما يعني ذلك أيضاً أن هناك هوة بين السياسات التعليمية وحاجات سوق العمل، وأن التحويلات المالية للبنان في ازدياد، وأن هناك نقصاً في الموارد البشرية لتلبية السوق المحلية اللبنانية، وأن هذه الهجرة عندما تصبح دائمة تفقد لبنان الأجيال التالية (أي عندما يتزوج أصحاب هذه الأدمغة ويستقرون في بلدان المهجر ينجبون الأطفال في البلدان التي قد هاجروا إليها). وليس خفياً على أحد أن كندا مثلاً تفضّل هجرة العائلة النواة أي العائلة الشابة المكوّنة من رجل وامرأة من دون أطفال، أو المؤلفة من زوج وزوجة وطفل أو أثنين فقط، وذلك لزيادة عدد سكانها من العنصر الشاب في سن الخصوبة، ومن الأطفال.

كبح هجرة الأدمغة والكفاءات اللبنانية:

بينما تسعى الدول المتطورة لاجتذاب الأدمغة من الدول الأخرى، تحشد الدول المتقدمة جهودها للمحافظة على أدمغتها وعلى وضع حوافز لعدم هجرتها. ففي بريطانيا مثلاً قامت الحكومة باستيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة لتحفيز علمائها على البقاء فيها وعدم الهجرة، أما في الصين فلقد وضعت سياسة تجبر أصحاب الإجازات الجامعية على العمل لمدة خمس سنوات داخل البلاد، أو "افتداء" شهاداتهم بـ ٦،٠٠٠ دولار تُدفع للسلطات المعنية. أما في أوروبا، فقد أُقرّت في اجتماعات المجلس الأوروبي المتعاقبة (لشبونة ٢٠٠٠، ستوكهولم ٢٠٠١، برشلونة ٢٠٠٢، وبروكسل ٢٠٠٣) سياسة زيادة مخصصات الأبحاث بنسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للحيلولة دون هجرة أدمغتها، وكي تعيد استقطاب الأدمغة الأوروبية التي هاجرت، وتجذب الأدمغة من باقي الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. أما الهند، والتي كانت قد فقدت الآلاف من أدمغتها، فقد اعتمدت أولاً على إنشاء وزارة لشؤون الهنود المقيمين في الخارج، بهدف التواصل مع المهاجرين وتسهيل مشاركتهم على مستوى أكبر في حياة الهند الاقتصادية، ومساعدتهم كما أن العائدين منهم حيث لا يعوزهم التنقل بين إدارات الدولة والوقوف في الصفوف الطويلة واختبار البيروقراطية وغيرها من العوائق، فيستطيعون تأدية كل حاجاتهم الإدارية والاستثمارية في هذه الوزارة، حتى أن الدولة

الهندية بدأت السماح بالجنسية المزدوجة، ما دفع بالكثيرين من الهنود المغتربين إلى العودة مع المليارات من الدولارات، يستقطبهم أيضاً وضع اقتصادي مزدهر وبيئة مضيافة للاستثمار والأعمال، وفرح كبير بأنهم عادوا إلى وطنهم وإلى عائلاتهم. وأما في الدول النامية مثل أثيوبيا وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا فلقد شُرِع أيضاً بإتباع سياسات تساعد على الحدّ من هجرة الكفاءات العالية. وإذا ما استمرّت هذه السياسات بالتصاعد، فلسوف نرى منافسة حادة بين الدول لاستقطاب هذه الثروات البشرية، ما يعني ارتفاع أثمان هذه الكفاءات وإفادة تلك الدول التي أعدّت نفسها بشكل منتظّم وجدّي لكي تدخل سوق المنافسة. هذا في العالم، أما في لبنان، فمعلوم أن السوق اللبنانية لا تستوعب العمالة اللبنانية وذلك لارتفاع أعداد الخرّيجين الجامعيين وضيق سوق العمل. كما نعلم أن العولمة أفسحت المجال أمام كل من يرغب في الهجرة إلى حيث يجد عملاً مواتياً لطموحاته وكفاءته أياً كان البلد. ونعلم تعاطينا اليومي مع المهاجرين ومن الدراسات العديدة عن المهاجرين اللبنانيين وتواصلهم مع وطنهم، أن الكثيرين منهم يرغبون في العودة إلى لبنان بعد اكتساب الخبرة من الخارج وذلك لإعادة جمع شملهم بعائلاتهم. نحن ندرك تماماً أنه ليس باستطاعتنا إيقاف الهجرة، لكننا قادرون على إدارتها. وأكثر من ذلك، فهذه الطاقات الخلاقة، وإن لم تعمل في حقل تخصصها ومستواها العلمي في الوطن، تصبح حقاً نوعاً واضحاً من "هدر الأدمغة Brain waste". أليس بقاء هذه الأدمغة في لبنان عاطلة عن العمل، أو اضطرار أصحابها إلى ممارسة أعمال خارج نطاق اختصاصها، هو أيضاً نزيفاً للأدمغة؟ فمتى إذن يصحّ الكلام على نزيف الأدمغة، هو عندما تكون تلك الأدمغة مهدورة وهي في الوطن، أم عندما تهاجر وتستفيد منها دول أخرى؟ في رأينا، أننا في البلدان العربية خصوصاً، نتكلم عن هجرة الأدمغة عندما نخسر أصحابها لصالح دول أخرى تفيد منها وتؤمن لها بيئة للإبداع والمنافسة، إلاّ أننا نفعل القليل لإبقاء تلك الأدمغة عندنا وتأمين البيئة المناسبة لها لكي تكبر فينمو معها المجتمع ويعظم الوطن.

وعلى الرغم من كل ذلك، هناك عدة وسائل للحدّ من هذه الهجرة في لبنان هي:

أ- استعادة لبنان سلامه واستقراره وأمنه واعتماد سياسات رؤيوية من خلال:

- معالجة الوضع الأمني والسياسي، ومن ثم استحداث القوانين وتطويرها واعتماد الشفافية في المعاملات الرسمية والتوظيف.

- تشجيع الجامعات على تنويع برامجها، وتشجيع الطلبة على دخول برامج تقنية عالية وليس حسب الحصول على دراسات جامعية ليس لها سوق عمل أو أنها أكبر من قدرة سوق العمل اللبنانية على استيعابها.
- تمويل مراكز أبحاث خاصة وتشجيع التميّز والأفكار الجديدة والاختراعات، وإعطاء المنح للاختراعات والأعمال الرائدة، وحماية البراءات.
- تمويل دراسات وإتباع سياسات لتكافؤ التعليم مع فرص العمل.
- تكوين جمعيات علميّة ونقابات فاعلة وشفافة لاستيعاب أصحاب الأدمغة وحمايتهم ضمن عملهم وتذليل العوائق المهنية.
- تأسيس مركز معلومات حول المهن (Career Information Center) يساعد الطالب في تحديد مساره الدراسي والمهني.
- تمويل كلفة التدريب عبر تقديم قروضاً ميسّرة للطلاب في القطاعات التي عليها طلب كثير، لزيادة عدد الأكفاء، لتواصل السوق المحلية تناول حاجتها من هذه الكفاءات وتصدير الفائض.
- تسهيل دفع أقساط هذه المنح والقروض من قبل الطلاب الذين حصلوا عليها وهم يعملون خارج الوطن.
- تطوير حوافز، أكان ذلك من خلال سياسات معينة أم من خلال برامج محددة تساعد صاحب الكفاءة على العودة بعد السنوات المحددة للهجرة.
- والعمل على خلق فرص للعمل وتمويل دراسات ومختبرات لتشجيع الأبحاث.

ب- عدم الحدّ من حريّة التحرّك أو التنقّل:

إن إطلاق حرية السفر والعودة (Freedom of Mobility) هي ضرورة حتمية إذ لا يمكن إيقاف نزف الأدمغة أو هجرتها من لبنان بالحدّ من حرية التحرّك أو التنقّل والسفر، لأن هذه الحريّة هي من مسلّمات حقوق الإنسان التي تحظى باحترام كبير في لبنان.

ج- عدم فرض الضرائب على التحويلات المالية:

لا يمكننا إيقاف هذا النزيف بفرض الضرائب على التحويلات المالية للمهاجرين بهدف عدم منح المهاجر حجة أخرى للبقاء خارج الوطن نهائياً، أو دفعه إلى الامتناع عن إرسال تحويلات مالية لأهله بل العمل على استقدام من تبقى منهم ضمن إطار جمع الشمل. إن لمثل هذه السياسات تداعيات أقلّها الهجرة الدائمة وفك الارتباك بالوطن. ولقد أعيد النظر في هذه السياسة في عدة بلدان منها بنغلادش التي أعادت إعفاء تحويلات المهاجرين من الضرائب عام ٢٠٠٠.

إدارة هجرة الأدمغة اللبنانية:

تسعى كل دولة إلى اعتماد خطط تناسبها في خفض نسبة هجرة الأدمغة وحتى في استعادة البعض من مهاجريها. فالعديد منها مثلاً زاد مخصصات البحث العلمي، مثل بريطانيا واستراليا وتايوان. غير أن الفلبين اعتمدت إدارة مواردها البشرية كإستراتيجية مقصودة للحدّ من هجرة أدمغتها، ولهذا أسست مؤسستين تعنيان بذلك، الأولى هي مديرية التوظيف الخارجي، والثانية مديرية شؤون العاملين في الخارج. ومن خلالهما سعت للتواصل مع مهاجريها ونجحت عبر إشراكهم في إستراتيجية التنمية الوطنية والسياسة الاقتصادية في تحفيزهم على أن يكونوا شركاء لها في المسائل الوطنية والتنموية والاقتصادية. والفلبين التي تعتبر النموذج المثالي في هذا المجال، والتي تحذو حذوها دول أخرى، سعت إلى عقد معاهدات عمالة ثنائية مع العديد من الدول في شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا حيث يوجد مهاجروها، كما أبرمت مذكرات تفاهم حول اليد العاملة، الاقتصاد، التجارة، والتعاون التقني مع هذه الدول كجزء من اعتمادها تصدير كفاءاتها ضمن إستراتيجية اقتصادية.

ويمكن للبنان (بل ينبغي عليه) أن يستفيد من خبرات دول أخرى خصوصاً الفلبين في رسمه سياسات للحدّ من هجرة أدمغته وللإفادة أكثر من هذه الثروة البشرية التي يتحلّى بها. وفي رأينا أن أكثر السياسات نجاحاً لصالح لبنان في المرحلة الراهنة والمرحلة المنظورة هي إدارة هجرة الأدمغة والكفاءات كثروة من الثروات المعدّة للتصدير، وذلك بتأسيس مؤسسة مستقلّة لإدارة الثروة البشرية اللبنانية (Head Hunting Organization) تعمل بمنطق المؤسسات الخاصة وبإستراتيجية النجاح والربح نفسها، فتقوم بإحصاء الثروة البشرية اللبنانية من خلال إنشاء قائمة بيانات

بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العاملة على الأراضي اللبنانية، وكذلك مع المؤسسات اللبنانية في المهجر (مثل مؤسسة "المهندسون اللبنانيون-الأمريكيون" و"المؤسسة العالمية لجراحي الأعصاب" وغيرها)، ثم تعمد إلى تخمين ثمن تشغيلها وعرضها على الجهة التي هي بحاجة إليها، وتقييم حاجة السوق المحلية، وإيجاد أماكن لتصدير الكفاءات الفائضة عن السوق المحلّي، ومراقبة الحاجة المحليّة والعالمية للكفاءات، وتعديل السياسات التعليمية وسياسات تصدير الموارد البشرية للاستجابة لمتطلباتها، وعقد اتفاقات مع دول، وإبرام عقود مع مؤسسات تهمّها هذه الثروة، لتصديرها لمدة تتراوح بين ٥ و٧ سنوات مقابل قيمتها المادية في السوق العالمية. وبذلك يفيد الوطن ويحمى المهاجر.

أما في الوضع الحالي، فلا حماية أبداً للأدمغة اللبنانية، فهي تصدّر بشروط بعضها غير ملائم وينطوي على ظلم إن من حيث شروط العمل أو الراتب أو شروط تأشيرة العمل والتعهدات والكفالات المالية، ولا يكون للمهاجر من مرجع أو مؤسسة تحميه، خصوصاً وأن الجميع يعي وضع لبنان ويعلم بأن الظروف القاسية في الوطن أدت إلى الهجرة القسرية لأبنائه، وأنهم مجبرون على القبول بشروط غير مناسبة بسبب ذلك.

أما المكاسب التي يمكن للبنان أن يجنيها كمصدّر للأدمغة من خلال إدارته لها فهي جمّة، ومن بينها زيادة في نسبة التحويلات المالية لأن المهاجر الذي يهاجر لمدة تراوح بين ٥ و٧ سنوات لا يستثمر على المدى الطويل في البلد المضيف/المستقطب، فمثلاً هو لن يشتري منزلاً، وتحويلاته المالية ستزداد لكونه سيعود إلى وطنه بعد هذه المدة. هذا عوضاً عن أمور أخرى مثل عدم تفريغ لبنان من كفاءات معينة هو بحاجة إليها، بل اعتماد خطة لتصدير الكفاءات الفائضة، ودرس إمكان وضع خطة لزيادة في التحويلات البشرية والاجتماعية بعودة هذه الأدمغة مع ما اكتسبته في أثناء خبرتها لاستثمارها في لبنان على الصعيد الشخصي والاجتماعي والوطني.

خاتمة:

مما لا شك فيه أن المهاجرين أصحاب الأدمغة والكفاءات قد ساعدوا بل كانوا عاملاً فاعلاً في تطور الدول المتقدمة. فالأدمغة المهاجرة التي استوعبتها الدول المضيفة ساعدتها على أن تكون في الطليعة في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب

والهندسة والعلوم الاجتماعية وغيرها. هذه الأدمغة أعطت الولايات المتحدة ثلاثين اسماً في هذه المجالات وأكسبتها نسبة عالية من الجوائز العالمية ومنها الأكثر اعتباراً في العالم (جائزة نوبل – حيث أن الولايات المتحدة نالت أعلى نسبة من جوائز نوبل في مختلف العلوم والمباحث). غير أن الوطن الأم لهذه الأدمغة أفاد بطريقة غير مباشرة من الاختراعات والتطورات التي أنجزها أصحاب هذه الأدمغة الذين صدّروا إلى الخارج. لكن ذلك لا يكفي، ففي الوقت الذي يهجّر لبنان من مواطنيه، تسعى دول كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا دول أوروبية أخرى بكل ما أوتيت من قوة لوضع إستراتيجيات وسياسات لاستقطاب الأدمغة والمهاجرين الأكفاء وللحدّ من الهجرة العامة التي لا تتناسب مع خطط تنميتهم وتطورهم. وعليه فإن الدول النامية المصدّرة لهذه الأدمغة والكفاءات يجب أن تحذو حذو هذه الدول بوضع إستراتيجيات وسياسات للإفادة من هذه الثروات التي تتمتع بها وإفادة مواطنيها عبر إبرام اتفاقيات وعقود توفّر أفضل شروط العمل لمواطنيها. وعلى المعنيين في لبنان التعامل مع الواقع بكل وعي وبتخطيط ذكي ومستقبلي. وإذا كان اللبناني الكفء مطلوباً بشدة من الخارج، فعلى الدولة تسهيل درب هجرته ليحقق الفائدة القصوى المرجوّة ويتمتع بالحماية المناسبة. وكذلك ينبغي على الدولة أن توضّح لمن يعنيه الأمر من مواطنيها أن الهجرة هي "خيار" لكنها ليست إستراتيجية التنمية الرسمية. كما على لبنان أن يتخطى حالة البكاء على الأطلال ونعي هجرة الأدمغة فيه، والعمل على الإفادة من موارده البشرية وتكريس الفائض منها كسلعة للتصدير، فينتقل من هجرة الأدمغة إلى تصديرها.